النظام المالي للولايات المتحدة الأمريكية أبان الثورة الأمريكية حتى مؤتمر فيلادلفيا 1787

.....

م. د. زينب لبيب فخري الحداد

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية صلاح الدين

الملخص

إن الأسباب الكامنة وراء المشاكل المالية التي عانت منها المستعمرات أبان الثورة الأمريكية، كانت تتلخص بعدم وجود نظام مصرفي ينظم المجهود الحربي للولايات الثائرة ضد الحكومة البريطانية، لذلك كان من الطبيعي أن يتولى رجال السياسة والاقتصاد البارزين تنظيم الجانب الاقتصادي، ولاسيما أنهم اخذوا على عاتقهم إصدار عملة نقدية كانت انعكاساتها واضحة ومؤثرة على التداول النقدي في البلاد، فضلاً عن كونها احد التدابير المهمة لتمويل الحرب الأمريكية والتي كانت محورا أساسيا وجوهريا للشعب الأمريكي لنيل الاستقلال، والتي لو قدر لها الفشل لما كان للثورة الأمريكية أن تبصر النور، لذلك فإن الجانب المالي كان احد أسباب صنع النصر وتحقيق الأهداف للثوار والحكومة.

Abstract

The main reasons behind the Financial problems that the colonies faced during the American revolution may belong to Be absence of banking and Financial System that direct the military efforts the rebellions states against the British government , the fore it was logical for the veterans Politicians and economists to organize the economical issues, especially the Process ,if issuance and launching monetary units it was one of the important resources to Finance the was that was the central issue for the American People for the Sake of in depend ence.

The revolution weren't have achieved victory if all these economy measures had financial frailly ,we can honestly say that the financial Sector was one of the main factors to maintain, the aims of the revolutionaries and the government.

المقدمة

كان من أهم أسباب قيام الثورة في المستعمرات البريطانية في أمريكا هي النظام المالي لتلك المستعمرات التي وجدت في نفسها القدرة على إدارة شؤونها الاقتصادية ولاسيما المالية منها، إذ رفضت الحكومة البريطانية عدة مرات مطالب المستوطنين الأمريكيين بسك عملة خاصة بتلك المستعمرات وأصرت على ابقاء العملة البريطانية عملةً رسميةً للتداول في كافة المستعمرات البريطانية، وذلك لترسيخ سيادتها على كل مستعمراتها.

ونتيجة لذلك واجه المستوطنون الأمريكيون عدة قرارات اتخذتها السلطات البريطانية في أمريكا بالرفض المطلق من خلال عدة فعاليات تطورت بعد ذلك إلى ثورة عارمة عمت كل أرجاء المستوطنات البريطانية في أمريكا الشمالية مطالبة بالاستقلال عن بريطانيا بصورة كاملة، إلا أن تلك الثورة عانت كثيرا ومن جوانب شتى، لاسيما المالية منها اذ افتقرت الولايات الثائرة إلى نظام مالي تستطيع من خلاله الايفاء بمتطلبات تلك الولايات من حيث التجهيزات العسكرية وتلبية مستلزمات الحياة الاقتصادية المتمثلة آنذاك بتسهيل انسيابية تدفق السلع الغذائية إلى الاسواق من خلال توفير النقود اللازمة لتلك العملية.

من الأسباب الكامنة وراء اختيار البحث هي المشاكل المالية التي عانت منها المستعمرات أبان الثورة الأمريكية والتي كانت تتلخص في عدم وجود نظام مصرفي ينظم المجهود الحربي للولايات الثائرة وعلى الرغم من ان المجلس القاري اخذ على عاتقه تنظيم الجهد الاقتصادي في الحرب، إلا أن اجراءاته كانت عاجزة أمام الطلب المتزايد للسلع والتجهيزات التي كانت تحتاجها الوحدات العسكرية المقاتلة، فضلاً عن فشلها في محاولات اصدار عملة نقدية جديدة تكون بديلاً للعملة البريطانية وعملات الدول الأوربية الأخرى والتي كان يستعملها المستوطنون منذ أمد بعيد.

الى جانب المقدمة والتمهيد فقد قسم البحث على مبحثين: اذ تناول المبحث الأول المعنون: "نقص المسكوكات في المستعمرات"، والذي قسم بدوره الى نقاط تمحورت في المصاعب المالية التي هددت استمرارية الثورة الامريكية ومحاولة إيجاد الحلول لمعالجة هذه المشكلة، اما المبحث الثاني المعنون "الكسندر هاملتون والمشروع المبكر للبنك" فهو الاخر انقسم الى عدة نقاط تمحورت حول التخطيط المستقبلي لإيجاد نظام مالي ينظم الحياة الاقتصادية في البلاد في محاولة لتخطي كافة المصاعب، فضلاً عن ذلك فقد احتوى البحث على الخاتمة والتي هي حصيلة استنتاجات الباحثة.

التمهيد

إن معظم المشاكل المالية للمستعمرات البريطانية أبان الثورة الأمريكية كانت تتعلق مباشرة بعدم وجود مصرف وطني وفي هذا البحث سنتتبع تاريخ تطور النقد ونظام المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية من مدة الاستعمار مروراً بالثورة الأمريكية حتى سنة ١٧٨٧، فقد كان المال والقوة خلال تلك المدة تحت سيطرة الحكومة التي كان لها الحق وحدها في فرض الضرائب وكان المجلس القاري يمثل الحكومة الوطنيـة في ذلك الوقت والذي أصدر أوراقـا نقدية أدت بالتالي إلى تضخم ثقيل وفقدان الثقة بالنظام المالي، ودفعت هذه المصاعب الكـونجرس إلى مؤسسـات الاقتراض لتمويل حرب الاستقلال التي لو فشلت لهددت بقـاء الأمة الجديدة، وكـان بالإمكان تجنب تلك المصاعب في حال وجود نظام مصرفي وطني يوضع في مكـانه فورا بعد إعلان الاستقـلال، ومع ذلك فلم يكن هنـاك حتى سنة ١٧٨١ مصـرفـا في أمريكا الشمـالية وأبان تلك المرحلة كان الاقتصـاد على حـافة مـن الانهيـار الا أن جهود روبرت موريس (Robert Morris)[١]، والكسندر هاملتون (Alexander Hamilton)[٢] ساعدت على القيـام بخطوة خـارقة وقيادة الأمة الجديدة في أكثر الأوقات صعوبة لتذليل كافة العقبات.

المبحث الأول
نقص المسكوكات في المستعمرات

كانت هناك عدة أسباب أدت إلى نقص المسكوكات في المستعمرات، قبل اندلاع الثورة الأمريكية، فقد كانت الواردات مكلفة جدا، فضلاً عن منع بريطانيا تصدير السبائك إلى المستعمرات من اجل المحافظة على العملات المعدنية(٣).

وعلى الرغم من إن تجهيز العملات الصلبة كان غير ملائم لمواجهة حاجات أصحاب المحلات التجارية عشية بعض الثورات التي حدثت في أنحاء متفرقة من القارة ودخول العملات المعدنية الهولندية إلى المستعمرات كنتيجة لتجارة الهند الغربية(٤)، فقد استعملت في كارولينا الجنوبية على سبيل المثال تسع عملات ذهبية وفضية مختلفة كنقود والتي تم جلب معظمها تقريبا من جزر الهند الغربية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التوازن التجاري الايجابي مع المنطقة، ومع ذلك فقد كانت العملة المعدنية المستعملة والأكثر شعبية هي الدولار الاسباني وكانت تدعى في أكثر الأحيان وبشكل متكرر (القطع الثمانية) لأنها كانت مقسمة إلى ثمانية أجزاء، وكان الدولار الأمريكي أيضا على قاعدة "القطع الثمانية" وتعادل كل قطعتين متساويتين ربع دولار(٥)، والملفت للنظر ان الذين ساعدوا في توفير العملات المعدنية للمستعمرات هم القراصنة فعندما كانوا يزورون موانئ المدن في أمريكا الشمالية يلقون الترحيب من بعض التجار كونهم ينفقون النقود بسخاء على الطعام والشراب والنساء، وكان معظم أولئك القراصنة قد جاءوا من جزر الهند الغربية، والبحر الأحمر ومدغشقر والمحيط الهندي(٦).

وأبان إجازة البرلمان الامريكي لقانون طلب الدائنين (أي تأجيل دفع الدين في حالة تعسر الدفع بالنسبة للمدين) في بريطانيا والمستعمرات تم حظر استعمال معظم الأوراق النقدية والسماح فقط للجنيه الإسترليني الصادر في بريطانيا بالتداول، وكانت تلك العملات تستعمل في كل التعاملات بما فيها مدفوعات الضرائب وسمحت الحكومة البريطانية أيضا للمجالس التشريعية المحلية بإصدار سندات، نقدية تدعى (الدفع بالآجل) وتضمن بعضها فوائد محددة يكون دفعها في المستقبل(٧)، وعلى الرغم من قلة التداول النقدي، فإن الكثير من السكان قد غامروا باستعمال الكمبيالات أو إجراء إدخالها في دفتر الحساب واستعمل المستعمرين قروض الائتمان (أي عملية الإقراض والاقتراض) مع بعضهم البعض ومع الوكلاء والمشترين، وكانت تلك التعاملات تواجه وبشكل يومي وشهري، فضلاً عن الحاجة لشراء التجهيزات والمعدات والأراضي والماشية والعبيد وعمليات بيع منتجاتهم وخدماتهم وامتد

الائتمان بين الناس وتم السداد عينيا في الأوراق النقدية أو السندات أو دفتر الحساب وقد يقوم صاحبها أيضاً باستعمالها في تسوية الديون الأخرى المستحقة على طرف ثالث[٨]، وتم استعمال الكمبيالات من قبل المستوطنين الأمريكيين على قاعدة نظامية وكان شكل الائتمان في التعاملات يجري إلى مسافات بعيدة دون الحاجة إلى إرسال الأموال، فعلى سبيل المثال فان التاجر (أ) في المستعمرات يمكن أن يشتري السلع من التاجر (ب) في جزر الهند الغربية ويمكن للتاجر (أ) أن يرسل للتاجر (ب) سندات الدفع الآجل والتي تسمى الكمبيالات والحصول في المقابل على بضاعته والتاجر (ب) سوف يستعمل الكمبيالة في شراء السلع من التاجر (ج) والذي يسكن بالقرب من التاجر (أ) والتاجر (ج) سوف يرسل الكمبيالة إلى التاجر (أ) للاستلام منه نقدا وهكذا [٩].

وتم استعمال الكمبيالات طيلة مدة الاستعمار البريطاني للولايات الامريكية واستكملت مع مصرف الائتمان كما استطاعت مستعمرة ماساشوستس Massachusetts في سنة ١٦٨٦، الإفادة من فقرة المصرف الخاص لإصدار الأوراق النقدية، إذ قدم هذا المصرف قروض أما عينية أو كأوراق النقدية تم تعميمها كوثيقة أوراق نقدية[١٠]، واستعملت البنوك في عدد من المستعمرات الأخرى لنفس الغرض إلا إن تأثيرها كان قليلاً على حجم تجهيز النقود[١١].

وهنا لابد من أن الذكر بأن مؤسسات القروض تلك لم تكن مصارف حقيقية كما هي معروفة اليوم لأنها لم تأخذ الودائع من الافراد لكنها تمنح القروض فقط لهم وبالتالي أثّر ذلك سلبا على حجم التداول النقدي في الولايات الامريكية، إلا إننا يجب أن نتذكر بان المستعمرين البريطانيون قد استعملوا الائتمان بسبب العجز في كل من السبائك والأوراق النقدية إذ إن معظم الناس اليوم تستعمل الائتمان للصرف بما يفوق طاقتهم.

١. تمويل الثورة الأمريكية

إن أكثر المشاكل أهمية والتي واجهت الكونجرس القاري في سنة ١٧٧٥ كانت تتمثل بتمويل الثورة الأمريكية، وكان بإمكان الحكومة رفع التمويل من خلال فرض الضرائب والقروض وطباعة الأوراق المالية، ومن وجهة النظر الاقتصادية فان الضرائب تكون أفضل طريق لدفع الأموال أو برفع أسعار الفائدة على القروض كونها لا تسبب التضخم مثل طباعة الأوراق النقدية، ومع ذلك فان الكونجرس القاري لم يمنح السلطة لجباية الضرائب لان الدولة كانت تخشى من استعمال القوة على غرار الحكومة البريطانية وبالتالي تواجه تمردا جديدا ضدها يؤثر سلبا على دورها في إدارة شؤون البلاد لذلك فان حقوق الضرائب كانت تعطى للدولة فقط وان الكونجرس القاري قد اعتمد على حكومة الولاية

لإرسال حصة نقود الضرائب إلى الحكومة المركزية، لأن الأخيرة كانت مترددة بشان مسالة فرض الضرائب على مواطنيها كما وان هذه الطريقة في أكثر الأحيان كانت غير كافية لزيادة النقد في البلاد [١٢].

٢. النقود القارية

تم استعمال النقود الورقية بشكل شامل تقريباً بين عامي(١٧٧٥ – ١٧٨١) لتمويل الحرب، إذ تضمنت النقود القارية قوائم أو فواتير الائتمان والتي تم إصدارها تحسبا لاسترداد عائدات الضرائب من الدولة، ومع ذلك كان استحصال الضرائب قليلاً جداً لدرجة أن السكان فقدوا الأمل في إمكانية تبادل المسكوكات وكان من المقرر إن تكون مؤقتة وتعتمد على الأوراق لتصبح دائمية[١٣]، وفي مطلع سنة ١٧٧٦ انخفضت قيمة القوائم القارية إلى حوالي (٢) سنت من الدولار[١٤]واعتمد الكونجرس حلولاً أصبحت تعرف كمقياس للتمويل مثل فئات أربعين حتى واحد دولار في آذار سنة ١٧٨٠، وتم استرداد كل القوائم القديمة لمبادلتها بالعملة من فئات الاربعين دولار إلى دولار واحد كمسكوكات، وبسرعة عالية تمت استعادة كل القوائم القديمة وتم إصدار قوائم جديدة من فئة الدولار الواحد مسكوكة، وعلى الرغم من فشلها في إيقاف الاستهلاك، إلا إنها خفضت الدين الوطني من ناحية المسكوكات من (٢٠٠) مليون دولار إلى حوالي (٥) مليون دولار، وبحلول سنة ١٧٨١ انخفضت الأوراق النقدية بشدة من جهة علاقتها بالذهب والفضة، فعلى سبيل المثال، فقد كانت كلفة بوشل Bushel [١٥] القمح أكثر من (٦٠٠) شلن Shillin، بالعملة القارية والملفت للنظر ان الشلن المسكوك كان فقط بستة شلنات وبنهاية سنة ١٧٨١ دفعت ورقة المائة دولار بدولار مسكوك واحد[١٦].

شهد المستعمرون تضخما في الطلب تمثل بسحب الكثير من الدولارات لمطاردة سلع قليلة، وفي كانون الثاني ١٧٧٨ اجتمع مندوبون من نيوانكلاند NewEnglannd والولايات الأطلسية الوسطى في نيوهافا Newhaven، وكونيتكت Connecticut، لغرض اتخاذ إجراءات للسيطرة على الأسعار، فتم تحديد الاسعار على بعض المنتجات الصناعية على ان لا تزيد عن نسبة ٧٥٪ عما كانت عليه سنة ١٧٧٤، وعلى الرغم من ان بعض الولايات مثل كونيكتكت وبنسلفانيا Pennsylvania، ونيويورك Newyork، ونيوجيرسي NewJersey وافقت على الالتزام بتلك التوصيات، إلا أن الإجراءات اثبتت عدم فاعليتها فتم الغائها بحلول حزيران ١٧٧٩[١٧]، كما فشل الكونجرس بتخفيض قيمة النقود الورقية في التداول وبذلك ارتفعت أسعار أغلب السلع بدون استثناء اذ ارتفعت اسعار الحديد بنسبة ١١١٪ خلال شهر واحد في سنة ١٧٨١، وكان التجهيز الضئيل للسكر والملح مسؤولا عن

ارتفاع أسعارها، وفي بريطانيا ارتفعت اسعار القمح أكثر من ثلاثة اضعاف ورفض الكثير من المزارعين في هذه الدولة القبول بالعملة القارية بدلا لمنتجاتهم، ومن الجدير بالملاحظة فان الجيش البريطاني في بنسلفانيا لن يعاني من مشكلة في شراء المنتجات واللحوم من المزارعين انفسهم كونه يشتريها بالذهب أو الفضة(١٨).

إن التقليل من قيمة العملة القارية وبالتالي تضخمها لا يمكن أن يلام عليه فقط الكونجرس القاري، لأن الولايات أيضا كانت تتحمل مسؤولية تمويل الحرب اذ طبعت عملة خاصة بها أيضاً، ودفعت الأزمة المالية حزب التوري إلى بيع املاكه الخاصة وتقديم مقترحات لفرض ضرائب رسمية على الواردات، وهكذا تساوت مصاعب الولايات مع مصاعب الحكومة المركزية، وكتب جوزيف ريد Joseph Reid رئيس المجلس العام لولاية بنسلفانيا والمتحدث الرسمي باسم معظم الولايات عن الجنرال جورج واشنطن George Washington (١٩)، قائلاً: "انه من الصعب على سيادتكم تشكيل محكمة كفوءة مختصة بالمشاكل والمواقف الصعبة مع حظر شراء المستلزمات واهتزاز ثقة الناس بالأوراق النقدية وان تفويض إنتاج تلك المستلزمات في البلاد يعتريه الكثير من التردد مع وجود الأموال لدينا لكنها قليلة جدا بالمقارنة مع حجم التجهيزات المطلوبة، ويمكن القول بأن الائتمانات قد وصلت إلى نهايتها وهناك شهادات عديدة من قبل ضباط الاعاشة ونواب الأقسام ومجمع دوائر السلطة بأن الثقة قد انتهت"(٢٠).

كانت الكثير من الولايات تعاني من مشاكل مع عملاتها الخاصة الامر الذي جعلتها غير راغبة بتحمل المسؤولية عن اصدار النقود القارية، وفي اذار ١٧٨٠، بدء الكونجرس باستبدال النقود القديمة بـ (١٠) ملايين دولار من النقود الجديدة وتم اســترداد كل الاصدارات القديمة من قبل خزينة الدولة واستبدالها بتلك النقود التي يجب ان تكون قيمتها مدعومة من قبل الدولة ومع ذلك رفض التجار في فيلاديلفيا Philadelphia التعاون مع الكونجرس كون هذه النقود من الممكن ان تكون اقل قيمة بكثير إذا ما تم رفع الاسعار حتى وان حاولت الحكومة تنظيمها، وعلى سبيل المثال، طلبت الهيئة التشريعية في ولاية بنسلفانيا بتشكيل هيئة تجارية لإيقاف خفض قيمة النقود القارية والتي كانت تباع بقيمة ١,٧٥ووافق التجار مؤقتا على استقرار العملة بتلك النسبة التي لاقت ارتياحاً من قبل الجمعية والكونجرس، ومع ذلك فبمجرد عودة التجـار إلى العمل تضاعفت اسعار السبائك وفق ذلك القرار وازداد بصورة كبيرة استهلاك النقود القارية بسب التضخم كما ان التجار الآخرين نظروا إلى الربح واخذوا بالإفادة من الوضع الحالي وامتلكوا السلع النادرة بعد احتكارها وانتظروا ارتفاع أسعارها،

وخلقت كل تلك التطورات ظهور طبقة جديدة من التجار الاغنياء والتي اطلق عليهم اسم (الاستغلاليون)[٢١].

وصب المؤرخ الاقتصادي تشارلز كلامرس Charles Calomiris، اللوم مباشرة على حكومات الولايات بسبب سرعة انخفاض قيمة النقود القارية، واعلن عن فشلها بدعم العملة بصورة كاملة، كما أشار الى ان صلاحيات منح المؤتمر السلطات الضريبية كانت سببا رئيساً للانخفاض، وبحلول أواسط سنة ١٧٨١ اوقف الأوربيين التداول وأبقوا منذ ذلك الوقت على المضاربة كمخزن للقيمة وأصبحت واردات السبائك واصدارات الدولة الجديدة وسائل اعلام للتداول[٢٢].

٣. الاقتراض

على الرغم من ان الاقتراض بدء مبكرا في سنة ١٧٧٦ إلا انه لم يكن هناك حتى سنة ١٧٨١ استعمال عام لمصادر التمويل، وقد كان من الصعب اقناع الاغنياء من الناس بمنح الديون لحكومة غير مستقرة لأن معظم المستعمرين لم يستثمروا رؤوس أموالهم في سندات الحكومة أو اصداراتها، كما كانت فرنسا التي تعد أكثر الحلفاء أهمية للأمريكيين، قد ترددت بالمساعدة حتى تتضح إمكانية تحقيق الولايات المتحدة النصر على الجيش البريطاني وبعد أن انتصرت القوات الأمريكية في معركة ساراتوجا Saratoga [٢٣] سنة ١٧٧٧ والتي كانت بمثابة نقطة التحول في مسار الحرب، وعلى اثر ذلك سارعت كل من فرنسا واسبانيا وهولندا بدعم الثورة الأمريكية من خلال منحها الديون كما قدمت فرنسا المساعدات العسكرية أيضاً[٢٤].

وفي تشرين الأول ١٧٧٦ اقترح الكونجرس اصدار سندات بقيمة (٥) ملايين دولار وبنسبة فائدة ٤٪، ومع ذلك فان معظم التجار الاغنياء الذين يمكنهم تحمل اقراض النقود انتظروا حتى تم رفع سعر الفائدة إلى نسبة ٦٪، وتم فتح مكاتب القروض في كل الولايات مع تكليف مندوبين لتلك العمليات، وبسبب عدم اصدار سندات تقل قيمتها عن (٣٠٠) دولار فان عدداً غير قليل من الناس كان يتمكن من شرائها[٢٥]، كما أقدم الوكلاء أيضا على بيع سندات تم اصدارها للجيش، وتكون عائداتها لتجهيز القوات المسلحة بالسلع الضرورية وقام وكلاء الخدمات أيضاً بمنح سندات الديون بقيمة السلع المستلمة[٢٦].

كانت معظم الديون الخارجية ما بين (١٧٧٦ –١٧٨٠) من فرنسا، وبدأت بمنح مليون ليفرس livres (وهي عملة فرنسية قديمة) في سنة ١٧٧٦، وفي سنة ١٧٧٨ تم اقتراض (١٨) مليون ليفرس،

واستمر الاقتراض في سنة ١٧٨١ ليصل الى (١٠) مليون ليفرس و (٦) مليون ليفرس سنة ١٧٨٣، وبلغ إجمالي ما اقترضته الولايات المتحدة من فرنسا أكثر من (٦) مليون دولار عند نهاية الحرب، فضلاً عن منح اسبانيا للولايات المتحدة قروض بقيمة (٢٤٨) الف دولار، كانت على الاغلب نقد وتجهيزات، وبعد الحرب فان معظم الديون كانت من هولندا وأصبحت المدة ما بين (١٧٨٣ – ١٧٨٧) حرجة، بسبب ما عانته البلاد من أوضاع مالية غير مستقرة، وبحلول نهاية الحرب بلغ إجمالي ديون الولايات المتحدة (٦٧) مليون دولار مع سبائك بقيمة (١١,٥) مليون دولار وفق مؤشر حزيران ١٧٨٠، وعلى أساس النسبة المئوية وسجلت كل من الديون الخارجية والمحلية حوالي ٣٥٪ من إجمالي اموال الحرب بالمقارنة مع ٥٩٪ من الأوراق النقدية[٢٧].

٤. المصادرة

في كانون الثاني ١٧٧٧ طلب الكونجرس مبلغ إجمالي بقيمة (٥) مليون دولار من الحكومة المركزية لتقسيمها بين الولايات، من اجل مرونة التداول النقدي للولايات ومنح الديون والسلع لكل المواطنين بما فيها الغذاء والملابس وعربات النقل، وعند بداية الحرب كانت كل الولايات متحمسة لمقاتلة البريطانيين، إلا أن استمرار الحرب حتى سنة ١٧٨٠ أدى الى انخفاض دفع الولايات للنقود بسبب رفض المواطنين الاستمرار بدفع الضرائب، فضلاً عن أن عملية نقل الغذاء في ذلك الوقت كان صعبا بسبب طبيعته القابلة للتلف، ولعبت المصادرات دوراً ضئيلاً في عمليات التمويل والتي سجلت فقط (٤) مليون دولار أي ٦٪ من إجمالي تمويل الثورة[٢٨].

٥. الصناعة والزراعة

استفاد المجتمع الزراعي في نيوانجلاند والولايات الاطلسية الوسطى من الحرب، لان الطلب من قبل الجيش والقوات الفرنسية والاسطول على معظم المحاصيل الزراعية مثل الذرة والقمح والشعير والشوفان كان كبيراً، وادى ذلك الى ارتفاع الاسعار وزيادة قيمة الأراضي، ولاسيما في ولاية كونيكتكت التي عدت المصدر الرئيس للحوم والحبوب ودفع ذلك المزارعين ليكونوا بالقرب من القوات الامريكية والفرنسية والبريطانية، وفي الحقيقة فإن معظم المزارعين فضلوا التعامل مع القوات الفرنسية والبريطانية لانهم كانوا يدفعون ثمن السلع بالسبائك بدل من العملة القارية التي لا قيمة لها[٢٩]، وكان استمرار نجاح المزارعين في عملهم يعزى الى أن معظم المحاصيل تم زراعتها ثم استهلاكها محلياً مما أدى الى عدم تعرض هذه المناطق للتهديد عندما حاصرت بريطانيا السواحل، ولم تكن هذه الحالة تنطبق على

المستعمرات الجنوبية حيث المحاصيل التجارية الرئيسة مثل التبغ والرز والنيلة، والتي كانت تصدر بمجملها، كما كان هناك سبباً آخراً لازدهار الزراعة هو أن كلفة الانتاج لم تكن مرتفعة عندما ارتفعت اسعار المحاصيل الزراعية(٣٠).

وعلى عكس الزراعة فان التجارة عانت خلال السنوات المبكرة للثورة الأمريكية، على الرغم من فتح الكونجرس الموانئ لكل البلدان باستثناء انكلترا في نيسان ١٧٧٦، إذ خفض حصار البريطانيين للمدن الساحلية واحتلالهم بوسطن Boston وفيلادلفيا الأنشطة التجارية، فضلاً عن تعطيل صناعة الاسماك المعلبة والتوقف المؤقت لصناعة السفن، إلا أن ذلك الأمر لم يرق لولايات الموانئ الجديدة التي شحنت طاقاتها من اجل ديمومة التجارة، وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن معظم المستعمرين من إيجاد فرص عمل في صناعة السفن مما دفعهم بالتحول إلى القرصنة التي أصبحت طريقة مربحة للعيش والتي حولت القوى العاملة بعيداً عن القطاعات الزراعية(٣١).

٦. حالة الجيش القاري

خاض الكونجرس الحرب بموارد مالية قليلة وبدعم من الولايات و المواطنين، وعلى الرغم من استجابة المتطوعين الفورية لدعوة الجيش وايمان غالبيتهم بإمكانية تحقيق النصر في الحرب بسرعة، ومع ذلك فقد تذمر الجنود من تأخر دفع رواتبهم، فضلاً عن عدم كفاية الملابس وبداية ازدياد شحة المصادر وانعكس ذلك الامر فيما بعد على الحرب من سنة الى أخرى، وأدى تطوع الكسندر هاملتون لإداء الخدمة العسكرية كنقيب في سرية المدفعية الاقليمية الى استمراره بمطالبة الكونجرس من خلال الرسائل الخطية بتوفير الامدادات والنقود لدفعها كرواتب لأفراد الجيش ورأى هاملتون بعين ثاقبة ما كان يحدث في الاقتصاد مثل انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع الاسعار مع مرور الوقت، وادرك أهمية وجود حكومة مركزية قوية يمكنها فرض الضرائب ووجود مصرف وطني يمكن ان يوفر الأموال الضرورية للحكومة في حلات الطوارئ، ولاسيما ان الدولة كانت تعتمد على التمويل الخارجي فعلى سبيل المثال لو لم تقدم فرنسا قروضا كبيرة للولايات المتحدة في سنة ١٧٧٩ كان من المؤكد ان الثورة ستفشل بسبب عدم توفر الأموال اللازمة لدعمها(٣٢).

اعلن امين المستودعات العام الجنرال تيموثي بيكرنك Timothy Pekciring، في تشرين الأول سنة ١٧٨٠ في احدى المجلات ان قواته لم تزود بتجهيزات الشتاء، وان وضع الجيش في الغرب يعيش على الكفاف اذ ان توفير المؤن كان على أساس يوم بيوم، وطلب الجنرال انتوني وين Anthony Wayne، بتجهيز الملابس حتى انه عرض على الكونجرس اقتراحا يقضي بإرسال المستلزمات البسيطة

كالابرة والخيط فقط لجنوده لإصلاح ملابسهم الخاصة[٣٣]، ومن جهة اخرى فقد ساء الوضع في الجنوب اذ يوجد الجنرال ناثانيل كرين Nathanael Greene، الذي تولى القيادة العامة، والذي كتب إلى جورج واشنطن في كانون الأول ١٧٨٠ قائلاً: "لا شيء اكثر بؤساً ومرارة من حالة الجنود الذين يموتون جوعاً وبرداً بسبب عدم تجهيز خيام للسكن، كما ان أولئك المقاتلين على خط فرجينيا مكشوفين في العراء وان جزء كبير منهم في وضع لا يحسدون علية لذلك يجب أن تصل المؤن والملابس والتجهيزات الأخرى حتى ولو من الجهة الشمالية"[٣٤].

شعر جزء كبير من الضباط بالتعاطف مع اولئك الجنود وطالبوا بامتيازات خاصة تسهل عملية دفع الرواتب وهذا ما تم بالفعل ولكن وعلى الرغم من زيادة استلام الرواتب في سنة ١٧٧٦، إلا أن الثمن تمثل بدفع نصف اولئك الجنود حياتهم اثناء الحرب، ومن الجدير بالذكر ان الجنرال جورج واشنطن كان اول المعارضين لزيادة الرواتب، لكنه ادرك بعد مدة وجيزة بأن ضباطه أرادوا الابقاء على الجيش سليما لذلك التمس من الكونجرس تلبية كل تلك المطالب، وهذا ما تم بالفعل ففي سنة ١٧٧٨ تمت الموافقة على إعطاء الضباط الذين بقوا تلك المدة نصف الرواتب لسبعة سنوات اعتبارا من نهاية الحرب، ومن دون استثناء الضباط غير المفوضين واعطى الكونجرس منحة لسنة واحدة بما يعادل ثمانية دولارات ومع ذلك رفض الضباط تقديم أية تنازلات عن قضية دفع مستحقاتهم من الرواتب مدى الحياة لذلك فان معظمهم قدم استقالته، وعلى اثر ذلك منح الكونجرس أخيراً نصف الراتب للضباط والجنود مدى الحياة في تشرين الأول ١٧٨٠[٣٥].

المبحث الثاني
الكسندر هاملتون والمشروع المبكر للبنك

١. مشروع البنك لسنة ١٧٧٩

كان هاملتون قلقا حول انخفاض قيمة النقود القارية منذ وقت مبكر من سنة ١٧٧٩، لاسيما وان الاصدارات الجديدة كانت تفقد قيمتها كما هو حال الاصدارات القديمة، لذلك كتب إلى صديقه روبرت موريس Robert Morris، اقترحا يقضي بإنشاء مشروع للبنك وأشار الى ان الحكومة ستحتاج إلى دعم الاغنياء أو ما يعرفون "بالرجال الاغنياء" لتوفير أوراق ائتمان دائمية كونها ضرورية لكسب

تمويل البنك الوطني، فضلاً عن ذلك فانه أشار الى أهمية ودور بنك إنكلترا في انقاذ الحكومة البريطانية، والذي تم تأسيسه في سنة ١٦٩٤ لتوفير الأموال للبلاد، مشيرا إلى ان المصرف باشر على الفور بإصدار السندات نسبة إلى الايداعات وأصبحت هذه السندات وسائل تداول بسبب التعهد لحاملها بدفع مبلغ الكمبيالة عند الطلب، وكان بنك انكلترا قادرا على توحيد السلطات العامة مع الايمان بالائتمانات الخاصة ولتوفير الأموال الضرورية لتسريع أعمال الحكومة وتمويل الحروب الخارجية خلال وقت حرج من التاريخ البريطاني، واضاف هاملتون بأن بريطانيا عندما انشأت بنك وطني كان لإنهاء المصاعب المالية لذلك فان الولايات المتحدة تستطيع فعل نفس الشيء(٣٦).

اقترح هاملتون في رسالته إلى موريس بأن البنك يجب ان يكون في مدة اختبار لعشر سنوات مع راس مال اولي بقيمة (٢٠٠) مليون دولار، وجزء من هذه الأموال تكون على شكل سندات والتي يجب ان تكون للديون الخارجية وبقيمة (١٠) مليون دولار، كما وعلى الحكومة ان تشترك في البنك من خلال ضمانات بنسبة ١-١١٪ في الاشتراكات النقدية كنسبة إلى اصحاب السندات ويجب ان تكون نصف الاسهم والارباح للبنك والمشتركين، وان بنود عوائد الاستثمارات في النهاية سيتم ضمانها من قبل الحكومة بالدولار الاسباني بنسبة ٢٠: ١، وكان الدولار الاسباني يساوي في تشرين الثاني سنة ١٧٧٩، أي وقت الاقتراح ٣٨,٥ دولار قاري، وكان يمكن للحكومة استقبال امتيازات القروض بقيمة مليوني باوند سنويا بنسبة ٤٪، والقروض الخاصة يمكن دفعها بنسبة ٦٪، كما يجب ان تكون شهادات سندات البنك قابلة للتفاوض والتداول كعملات إضافية، وفضلاً عن ذلك، فان البنك يمكن ان يدار من قبل الهيئات الخاصة والتي يتولى اختيارها اصحاب الاسهم وبإمكان الهيئات الحكومية فحص عمليات البنك(٣٧).

وفي الفقرة الأخيرة من رسالته إلى موريس أشار الى ان الأخير سيصبح مشرفاً على التمويل عندما يتم التصديق على فقرة الاتحاد في سنة ١٧٨١ كما عبر هاملتون عن ثقته بمقترح البنك الوطني الذي قدمه، وكتب قائلاً: "انه يستند على أسس راسخة وايمان مطلق بالقطاعين العام والخاص، لذلك فان على الدولة ربط مصالحها وتعميق صلاتها مع الأغنياء وأصحاب النفوذ الذين ينتمون اليها وبذلك تتحول الثروة والنفوذ إلى القنوات التجارية وتتم عملية تبادل الفائدة والتي يجب أن تحمل مزايا لا يمكن تقديرها"(٣٨).

على الرغم من أن المشروع كان حلاً سريعاً وانه سيخضع لتبدلات كبيرة في النهاية، إلا أن هذه الفكرة لم تكن أصلاً من هاملتون (ولكنها كانت أنموذجاً لبنك انكلترا) كان هذا المقترح هو الأول من نوعه في الولايات الامريكية(٣٩).

وهنا ينبغي الاشادة بهاملتون لأنه فهم المشاكل خلال هذه المدة والتي كانت تتمحور حول توفير النقود الكافية لتمويل الحرب، فضلاً عن حثه الاغنياء على الاستثمار فكان لابد له من أن يمنحهم شيء بالمقابل، وكان هذا في مقترح البنك الوطني سنة ١٧٧٩ ويعني ان الاغنياء سيربحون ما نسبته١٠٠٪ على اصل الاستثمار بعد عشر سنوات وبدون اخذ تأثيرات التضخم في الحسبان.

٢. مشروع البنك سنة ١٧٨١

إن مقترح هاملتون سنة ١٧٧٩لانشاء البنك الوطني كان حلما يصعب تحقيقه، لأن الولايات كانت غيورة من أي سلطة مركزية يمكن ان تتحدى القوة الجديدة تحت بند الاتحاد، وبالتأكيد أنها لن توافق على البنك الوطني والذي سيحرمها من السيطرة على كل اموالها الخاصة، وفي سنة ١٧٨٠ استمر هاملتون بالكتابة إلى بعض اصدقائه المقربين، مثل زميله في نيويورك جيمس دوان James Duan ، واعضاء الكونجرس حول تأسيس البنك الوطني، وكتب إلى دوان بأن الطريق الوحيد الممكن للحكومة هو تأسيس أوراق ائتمان لإقناع "طبقة الاغنياء" في الولايات المتحدة بأن استثمارهم في الحكومة سيكون ذو قيمة مالية من خلال البنك(٤٠)، وقال مضيفاً ان الاغنياء في هذا البلد يختلفون تقريبا عن طبقة الأغنياء في بريطانيا وعلى الرغم من ذلك فان إمكانية إنشاء البنك واردة على الرغم من قلة الأموال، ولم يكن رأس المال هو القضية الجوهرية بحسب راي هاملتون وانما كانت في قطع الكونجرس القاري دعمه للبنك، وتمنى أخيرا على الكونجرس ان يدرك أهمية البنك الوطني مضيفاً: "ان بنك انكلترا اكتتب بالسلطات العامة والايمان مع الائتمان الخاص، ورأينا كيف تم بناء نسيج واسع من الائتمان على أساس الرؤية، ولو لم يكن هذا فان انكلترا لن تجد المال الكافي لمواصلة حروبها"(٤١).

كتب هاملتون مرة ثانية إلى روبرت موريس في الثلاثين من نيسان ١٧٨١ والذي تم تعيينه مشرفاً على المالية في كانون الثاني من السنة نفسها، بانه كان يأمل من موريس الاقناع بدعم مشروع البنك الجديد، لكن الأخير دعا لتوفير مال بمبلغ (٣) مليون باوند مدعومة بضمانات الأراضي، ويكون الاكتتاب من ستة إلى خمسين سهم لكل خمسمائة باوند ويجب دفع نصف الأسهم مسكوكات والنصف الآخر ضمانات الأراضي، وكان نقص السبائك في المستعمرات قد ارغم هاملتون على التفكير بضمانات الأراضي، إلا انه منع في الآخر أي نوع من البنوك العقارية والبنوك من استعمال العقارات الحقيقية ضمانات لإصدار

السندات البنكية، وكانت البنوك (توافق على رهن الاراضي كضمانة للاشتراك في السندات وتتعامل إلى حد كبير مع القروض على أساس ضمانة الأرض بدلاً من سندات شحن الأوراق التجارية، وسندات الكمبيالات ويمكن ان يجيء الزبائن من المزارع والاصناف الدائنة الأخرى، مثل المزارعين وصغار التجار الذين كانوا مرتابين من السبائك البنكية والمصرفيين) وان اشتراك الافراد بأكثر من خمسين سهم يجب عليه دفع الثلث منه في سبيكة والسدس بفواتير خارجية والنصف بضمانات الأراضي بسبب عدم وجود الثقة بالعملة القارية، ويجب أن تدفع سندات البنك بالباوند والشلنات والبنسات[٤٢].

وقال هاملتون لموريس بأن البنك الوطني يجب ان يمنح دستورا لمدة ثلاثين سنة فضلاً عن اعطائه سلطة التعاقد مع الحكومات الخارجية لتجهيز الاسلحة والاسطول في الولايات المتحدة، وبكل تأكيد فان البنك الجديد يجب ايضاً أن يتعاقد مع الكونجرس لتجهيز الجيش الأمريكي، وكان الكونجرس قد تلقى قرضاً بقيمة (٢ , ١) مليون باوند وبنسبة فائدة ٨٪، وصندوق استهلاك بقيمة (٤٠٠ , ١١٠) الف باوند سنويا (أي صندوق استهلاك السندات او رد قيمتها) تكون للتأسيس ومدة دفع أمدها عشرين سنة، كما أن إدارة البنك يجب ان تكون مؤلفة من (١١) عضواً، يختار أصحاب الأسهم ثمانية منهم أربعة يختارهم الكونجرس[٤٣].

كان هاملتون متعاوناً جداً مع المدير الجديد للمالية عندما أكد الحاجة الفورية للبنك الوطني وأعلن: "في رأيي اننا يجب أن لا نتردد لأن ليس لنا مصدر آخر، لأن الحروب الطويلة والشاملة للملك ويليام قد استنزفت السبائك في انكلترا وبدأت التجارة تضمحل بسبب الافتقار إلى الوسائل المناسبة، وكانت العوائد منخفضة والضرائب غير منتجة، لذلك فان على الإدارة الحكيمة اللجوء إلى مؤسسات البنك من اجل تخفيف المصاعب الوطنية، وهذا قائم بالفعل، لذلك فان علينا ان نفعل نفس الشيء لأننا لازلنا إلى حد كبير نريد الوسائل الكافية، ولدينا القليل من السبائك، وأوراقنا النقدية قليلة القيمة وتهبط بسرعة نحو الفقدان، ونحن ننغمس في الحرب لنثبت وجودنا كأمة ولحريتنا ولسعادة شعبنا، وليس لدينا عوائد ولا ائتمان، والبنك وحده القادر أن يعمل هذا الشيء"[٤٤].

٣. علاقة الكسندر هاملتون وموريس

احترم هاملتون بصورة كبيرة قدرة موريس في حقل المالية، عندما تم اختياره من قبل الكونجرس للإشراف على أوضاع البلاد المالية في شباط ١٧٨١، اذ اقتنع بأن موريس هو الشخص الأفضل للمحافظة على مالية الولايات المتحدة، وعلى الرغم من اطراء هاملتون على كفاءة وجدية موريس، إلا ان ذلك لم يمنع هاملتون من ابداء نصائحه المالية بخصوص عمله، فعلى سبيل المثال، في نيسان سنة ١٧٨١،

أي قبل شهر من موافقة موريس الرسمية على المنصب، قال له هاملتون بأن: "الطريق الوحيد لإيقاف خفض قيمة العملة القارية يكون بإعادة الثقة بالاقتصاد من خلال خلق بنك وطني"[٤٥]، وفسر هاملتون لموريس بان الأزمات الاقتصادية الرئيسة التي واجهتها الولايات المتحدة هي نتيجة حصرية لانهيار ائتمان الكونجرس القاري، وليس من المشاكل الاقتصادية العامة، وكان هاملتون يدرك في ذلك الوقت بان موريس كان يخطط لبنك وطني، ولكنه كان قلقا من ان الأخير ربما يغير أفكاره بسبب المعارضة في الولايات ضد أي مشروع من هذا القبيل، واوضح هاملتون لموريس بان أكثر المعارضة للبنك تأتي من الجهل بأهمية دوره (أي البنك)، وإذا ما عرف الناس بأهداف البنك الوطني فستتم الزيادة العامة والائتمان الخاص وتتوسع الصناعة والزراعة وتزدهر الثروة الحقيقية للأمة وانه سيكون مسروراً بدعم هذه المشروع[٤٦].

رحب موريس بنصيحة وآراء هاملتون بخصوص المشاكل المالية للأمة كما، دعم بصورة كبيرة جدا أفكاره التي تدفع إلى أعادة الائتمان للبلد بما فيها البنك الوطني، وفي الواقع فانه أبدى احترامه لهاملتون ووصفه بأنه الصديق الجيد وعينه حاكم نيويورك كمساعد للإشراف على المالية[٤٧]، وفي أب من سنة ١٧٨١ وبعد تولي موريس منصبه بمدة قصيرة، أشاد هاملتون بموريس مرة أخرى، وأعرب عن ثقته العالية بأن موريس سيعيد الائتمان العام للأمة (أي الثقة العامة في قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها) مشيرا ان ذلك لن يتحقق الا بدعم الكونجرس، وأعرب هاملتون عن سروره باقتراح مشروع البنك الوطني على الكونجرس، وأشار انه لو حدث هذا قبل أربع سنوات، لتمكنت الولايات المتحدة من تجنب خفض قيمة عملتها[٤٨].

٤. روبرت موريس وبنك شمال أمريكا

بحلول نهاية سنة ١٧٨٠، أعلن الكونجرس افلاس البلد وخلو الخزينة العامة وانهيار العملة، وكانت العملة القارية قد انخفضت في كل مكان من (٥٠٠) دولار إلى ألف دولار أمام الدولار الفضي الواحد، وارتفعت الأسعار بشكل سريع[٤٩]، وأخذت المشاكل المالية تظهر على الساحة، ووجه الكونجرس نظره إلى موريس طلبا للمساعدة، ولا سيما ان الأخير كان عضوا في الكونجرس إلا أنه استقال من منصبه سنة ١٧٧٨ للتركيز على أعماله كتاجر عالمي ومالك للسفن التجارية، فضلاً عن انه حقق أرباحاً كبيرة من تجارته لاسيما بيعه للسلع بأسعار مرتفعة على جانبي الأطلسي[٥٠].

قام موريس بالاستجابة لطلب الكونجرس لذلك أقدم على تأسيس بنك بنسلفانيا، في حزيران ١٧٨٠، ويعد هذا هو النشاط المصرفي الأول في الولايات المتحدة، ولإتمام نجاحه قام برفع رصيده إلى (٣٠٠) الف باوند، وكانت معظم هذه المبالغ مقدمة من زملاء عمله وأصدقائه، فضلاً عن اشتراكه بمبلغ (١٠) آلاف باوند من ماله الخاص[٥١]، ولم يكن هذا هو البنك الوطني الذي حلم به هاملتون ولكنه ساعد في تحقيق هدف شراء المعدات للقوات الأمريكية حتى تم استبداله ببنك شمال أمريكا[٥٢].

انتخب موريس من قبل الكونجرس لمنصب المدير المالي في ربيع ١٧٨١ ومع ذلك فقد رفض قبول المنصب حتى يوافق الكونجرس على إعطائه كل مطالبه، فعلى سبيل المثال، انه أراد حق الاستمرار بإدارة تجارته الخاصة، ومن حقه تعيين أو إقالة أي أحد في الحكومة تكون له علاقة بالأمور المالية والسيطرة على كل الموارد المالية الحكومية وغيرها من الأمور، وبعد مناقشات مطولة استمرت من نيسان وحتى أيار، ضمن موريس السلطات التي طلبها وتسلم منصبه رسميا في ١٤ أيار سنة ١٧٨١[٥٣].

واجه موريس تقريبا مهمة مستحيلة كمشرف على المالية لإعادة الائتمان العام وركز اهتمامه على توفير الأموال للكونجرس للإبقاء على وجوده، وكان مقترحه الأول هو تنظيم البنك، وبعد ثلاثة أيام من توليه المنصب رسميا تقدم بمقترحه الخاص بتأسيس البنك الوطني إلى الكونجرس، وكان مشروعه الطموح اقل بكثير من مقترح هاملتون الذي قدمه قبل أسبوعين فقط، وعلى سبيل المثال، كانت دعوة موريس إلى المشاركة فقط بمبلغ (٤٠٠) ألف دولار في مشروعه بينما كانت دعوة هاملتون إلى الاشتراك بمبلغ (٣) ملايين باوند، وعلى الرغم من ذلك فقد تم تقسيم قيمة المشاركات التي تبلغ قيمتها (٤٠٠) الف دولار على أسهم قيمتها (٤٠٠) دولار لكل سهم يكون دفعها بالذهب والفضة[٥٤]، وأدرك موريس بأن مبلغ الاشتراك كان صغيرا جدا ولكن، وفي ٢٦ ايار عندما تم تأسيس البنك عبر له هاملتون مرة أخرى بأنه يتمنى زيادة رسملة البنك، وكانت فكرته بان تكون هناك رسملة أكثر من التي أعلنت في البداية، لان أكثر المصاعب يمكن ان تكون في كيفية إيجاد النقود، فضلاً عن أن التغيير في كيفية تمويله ربما سيؤدي الى فشل المشروع [٥٥].

على الرغم من أن بعض الأعضاء في الكونجرس أراد امتلاك البنك والعمل من خلال الحكومة، إلا ان موريس قد دعا الأخيرة لدعم المشروع، ولكن ليس بصورة مركزية، اذ ان إدارة البنك ستدارمن قبل (١١) مديراً، يتم اختيار الرئيس من بينهم ويكون من حق المشرف على المالية الاطلاع على المتعلقات الخاصة بالبنك والوصول إلى كل الكتب والأوراق الرسمية، ومن الجدير بالذكر أن عدداً من أصحاب

الاسهم عارضوا نظـام البنك الذي ينص على ان المشتركين بسهم واحد من حقهم الإدلاء بصوت واحد فقط[٥٦]، فضلاً عن ذلك فقد تم اصدار أوراق البنكنوت أو الأوراق النقدية والتي تكون مستحقة الدفع عند الطلب وهذه الإصدارات "سيتم من خلال القانون استلامها كالضرائب والرسوم لكل الولايات في الاتحاد ومن قبل خزينة الولايات المتحدة كنقود"[٥٧].

على الرغم من اصدار الكونجرس قرار المصادقة على بنك شمال أمريكا كبنك وطني في ٢٦ ايار ١٧٨١، إلا ان مشاكل رأس المال ولاسيما التي توضع لعمليات البنك قد ظهرت أمام موريس وكان أبرزها فائدة الأملاك الخاصة في البنك[٥٨]، لذلك استعمل أصدقائه وشركاء أعماله للمساعدة في بيع البنك للسندات، حتى انه ارسل وكالة لبيع الاشتراكات إلى الضباط والجنود المتطوعين في الجيش الا ان القوات المسلحة لم توفر الأموال المطلوبة من خلال شرائها السندات[٥٩].

بدأ موريس يفقد الأمل برأس مال البنك الجديد، لذلك قرر استعمال مبلغ (٨٠٠, ٨٦) ألف دولار من سندات بنك بنسلفانيا، والتي ظلت موجودة لمدة (١٨) شهراً فقط كراس مال خاص أولي لبنك شمال أمريكا، لكن سرعان ما تمت موافقة المساهمين في الاجتماع الذي تم عقده ربيع ١٧٨١ على استبدال بنك بنسلفانيا ببنك شمال أمريكا[٦٠].

وبعد أن عاد (جون لورنس) John Laurens من أوربا في سبتمبر ١٧٨١، كان معه ما يقرب من نصف مليون دولار نقدا والتي اقترضها من الكونجرس وقد كان موريس بحاجة ماسة لذلك المبلغ لدعم تأسيس البنك، لذلك استعمل صلاحياته كمشرف على المالية فقام بالسيطرة على كامل المبلغ، وقرر استخدام (٢٥٠) ألف دولار من المبلغ لشراء (٦٣٣) سهما من الأوراق المالية للبنك[٦١].

وفي الأول من تشرين الثاني ١٧٨١، اجتمع المشتركين لاختيار (١٢) مديراً، واختار المدراء أحد أصدقاء موريس المقربين منه وشريك أعماله (توماس ويلنك) Thomas Willing ليكون رئيسا للبنك، وتمت كتابة المرسوم والمصادقة عليه من قبل المدراء في ٢٢ كانون الأول ١٧٨١، وتم تقديمه إلى الكونجرس ولاقى هذا القانون معارضة كانت في الغالب بسبب ان هناك تساؤلات عدة حول فقرة الفدرالية وهل منحت مثل تلك السلطات في تأسيس البنك؟ اذ لم تكن هناك فقرة تشير إلى إمكانية تشكيل البنك، وبعد ان تناقش ويلنك مع الكونجرس على أهمية البنك بالنسبة للائتمان في الولايات المتحدة، تم أخيرا إقرار التشريع في ٣١ كانون الأول ١٧٨١، وبعد ذلك بوقت قصير فتحت أبوابه على

الجانب الشمالي لشارع Chestnut، في الثلث الغربي من فيلادلفيا، والتي كانت العاصمة المالية للولايات المتحدة(٦٢).

نظر موريس إلى البنك على انه الإنجاز الحقيقي والرئيس للثورة الأمريكية، وأوضح تفاصيل كيفية مساعدة البنك للولايات المتحدة وتمنى أن يدوم ذلك طالما دامت الولايات المتحدة، وأعلن بأن ذلك "إثبات لوسائل حفظ الحريات، والأرواح وممتلكات الفضلاًء في أمريكا"(٦٣)، وأوضح للحكومة انه باستقبالها الائتمان والنقود سيجعلها تجني الفوائد الكبيرة من البنك، وفي رسالة كتبها إلى فرانكلين في تموز ١٧٨١، وصف فيها موريس أهم وظائف البنك :" إن الائتمان يعد أحد الركائز الأساسية في الولايات الأمريكية حتى فيما يتعلق بالحصول على الأموال من الأفراد لفائدة الاتحاد ودعمه وبذلك يرتبط الأفراد بروابط جديدة أكثر قوة هي روابط المصلحة الخاصة(٦٤)".

اعتقد موريس بأن إصدار السندات من قبل بنك شمال أمريكا يمكن أن يحل مشاكل الاستهلاك، لأن تلك السندات ستحل محل كل العملات الأخرى، إذ سيطلب السكان في الولايات المتحدة تلك السندات كونها مدعومة من البنك، وكان يأمل بأن السندات ستوزع بالتساوي(٦٥)، وشدد الأخير بأن خلق بنك خاص تحت إشراف الحكومة سيخدم الحكومة كبنك وطني، وقال بهذا الصدد: "سيكون العامة أكثر اتصالا مع البنك، وفي بعض الأحيان تكون الودائع المالية النقدية كبيرة فيه، وتكون الفائدة دائما من الائتمان(٦٦)"، فضلاً عن ذلك اعتقد بان المستثمرين في القطاع الخاص سيسرعون نحو المشاريع بسبب إمكانية الربح، وأكد على ذلك بالقول "انه لن يشك بان كل المشتركين يرغبون بزيادة مالهم في البنك حتى وقت قريب كما انه لم يجد فقط إنتاج المزايا الوطنية فيه، لكنه نظر بوضوح إلى أن تقديم المصلحة الخاصة ستفوق أكثر التوقعات المتفائلة"(٦٧).

ومثلما كانت أفكار هاملتون سابقا، رأى موريس بان البنك كمؤسسة يمكن لها أن توحد البلاد، وقال: " انه سيسهل إدارة الشؤون المالية في الولايات المتحدة، ولاسيما عندما تتطلب الضرورة ذلك وستسمح قدرات البنك عندما تستخدم الفوائد بصورة صحيحة، وان أفراد كل الولايات الوسطى سيعملون على الاتصال مع بعضهم البعض، أما عملية دفع الضرائب نقدا ستكون أكثر ملائمة من المعادن الثمينة والمساوية للخزينة، وستميل كل من التجارة الخارجية والداخلية إلى الزيادة في شمال أمريكا، وبلا شك أنها ستكون مربحة ومفيدة لكل التجار وفي كل ولايات الاتحاد(٦٨)".

تم منح بنك شمال أمريكا تفويضاً في ولايتي بنسلفانيا وماساشوستس، ومع ذلك، فان العمل الأكثر أهمية قد تمثل في الإجراءات المالية بين١٧٨١ -١٧٨٤ عندما كان موريس مشرفا على المالية فقد تم

اقتراض حوالي (١,٢٥) مليون دولار من البنك لتوفير حاجات الحكومة المالية، وأثناء ذلك تم خصم فاتورة السحب على موريس كمشرف، وعندما اتضح لمدراء البنك وجود أموال كافية لإقراضها للكونجرس باع موريس (٢٠٠) الف دولار من القيمة الاسمية لأسهم الحكومة في البنك والتي تبلغ (٣٠٠) الف دولار وانخفضت قيمة الدين بذلك المبلغ، وفي السنة التالية باع موريس المتبقي للمستثمرين الهولنديين، وقدم استقالته رسميا في تشرين الثاني ١٧٨٤، ودفع الكونجرس ديونه للبنك ولم يعد له أي أسهم في البنك[٦٩].

وبعد استقالة موريس كمشرف على المالية أصدرت جمعية بنسلفانيا مرسوماً بإلغاء بنك شمال أمريكا في أيلول سنة ١٧٨٥، وكان هذا على الأرجح بسبب الخلافات وسيادة المصالح والحسد بين معظم أعداء موريس، فضلاً عن أن نمو ثروة وقوة البنك خلقت مناخ البغض والخوف من موريس، إذ اعتقد معظم التجار الأغنياء بأن موريس قد امتلك أموال كثيرة أثناء قيادته للبنك فعلى سبيل المثال بعد مدة قصيرة على وصول أخبار رسمية عن السلام ابلغ مدراء البنك بان الفائدة ستكون نسبتها ٦,٥٪ لكل ستة أشهر واعتبارا من كانون الثاني ١٧٨٣، لترتفع خلال الأشهر الستة القادمة إلى نسبة ٨٪، وبلغ الإجمالي نسبة ١٤,٥٪ زيادة على رأس مال السندات لسنة ١٧٨٣، وفي سنة ١٧٨٤ أعلن البنك إن الفائدة ستكون بنسبة ١٤٪ على السندات[٧٠].

ومن الجدير بالملاحظة انه في نفس السنة التي فقد فيها بنك شمال أمريكا رخصته، أعلن أكثر المحامين شهرة في ولاية فيلادليفيا (جيمس ولسون) James Wilson إن لدى بنك شمال أمريكا القوة والدعم لتأسيس البنوك من خلال مناقشته المستمرة الكونجرس[٧١]، وفي السابع من آذار ١٧٨٧، جددت ولاية بنسلفانيا بنك شمال أمريكا بمرسوم لمدة (١٤) عاما، "واستمرت عمليات المصرف بالازدهار طيلة مدة القرن التاسع عشر، وفي سنة١٩٢٩، أصبح جزءا من مصرف شرق بنسلفانيا وشركة التامين"[٧٢].

أصبح بنك شمال أمريكا جزءا مهما من برنامج إعادة الائتمان خلال مدة الكونفدرالية كما ساعد في تسريع التعاملات اليومية وتوفير العملات النشطة واستبدالها بالعملة القارية التي أصبحت لا قيمة لها وساعد أيضا في جذب الأموال الخاصة والتي استخدمتها الحكومة لتسريع البرامج التنموية.

٥. بنك نيويورك

كتب زوج أخت هاملتون، (جون بي شيرش) John B. Church، رئيس المساهمين في بنك أمريكا إلى هاملتون حول البدء بإنشاء بنك النقد في ولاية نيويورك وذلك في شباط ١٧٨٤، ورحب هاملتون

بالفكرة واتفقت رغبة الرجلين على إنشاء البنك والذي سيكون بالدرجة الأولى للأعمال التجارية ورجال الأعمال ولتنمية رأس المال والسندات والأوراق التجارية، وقد تقرر عدم قبول رهن الأراضي او الفائدة عليها، وسيبدأ برأس مال قيمته (٥٠٠) ألف دولار من الذهب أو الفضة، مقسمة على ألف سهم لكل واحد منها (٥٠٠) دولار[٧٣]، وفي الشهر ذاته اجتمع هاملتون وشيرش مع التجار واختار هاملتون صديقه القديم (الكسندر ماكدوكال) Alexander Mcdougall رئيسا للبنك الجديد بينما عمل هاملتون كمدير للبنك، وتم اقرار نظام البنك في الاجتماع التنظيمي الأول يوم ١٥ آذار ١٧٨٤ وتمت تسميته ببنك نيويورك[٧٤].

نافس (روبرت آر. ليفنكستن) Robert R. Livingston، أكبر ملاك الأراضي الإقطاعية، كل من هاملتون وشيرش عندما قدم طلبا لولاية نيويورك بإقرار تشريع يتم بموجبه انشاء البنك العقاري[٧٥]، وقد عارض هاملتون فكرة البنك العقاري نيابة عن أعضاء المجلس التشريعي لمصرف النقد، إذ كان الكثير منهم على العكس من شيرش، يعتقدون بان وظيفة البنك هي منحه الربح للأعمال فقط، فضلاً عن إن هاملتون كان قلقا من كيفية خدمة البنك الجديد لكل من الولاية والأمة من خلال إقراض المال للحكومة ودعم الصناعات الناشئة والتجارية ومع ذلك، كان المشرعون متذمرين من تشريعات البنوك المتعددة ورفضوا دمج كل من مصرف نيويورك والمصرف العقاري[٧٦]، وعلى الرغم من ذلك، افتتح مصرف نيويورك في آذار ١٧٩١، بعد أن أصبح هاملتون وزيرا للخزانة ويعد احد البنوك المؤسسة قبل الدستور وموجود اليوم تحت الاسم نفسه [٧٧]، فضلاً عن بنك ماساتشوستس الذي تأسس في سنة ١٧٨٤، "وهو البنك الأول في الولايات المتحدة قبل الدستور أيضا واندمج في سنة ١٩٠٣ مع البنك الوطني الأول في بوسطن"[٧٨].

٦. الأزمات الاقتصادية التي دفعت إلى إقرار الدستور

وفر بنك شمال أمريكا للحكومة النقود لمساعدتها في تمويل الثورة الأمريكية، لكنه فشل في التعامل الكافي مع الأزمات الاقتصادية التي تلتها ويعود جزء من هذا إلى قوة الخصوم السياسيين، في كل من الكونجرس وولاية بنسلفانيا، فضلاً عن الديون الثقيلة، وفشل القوميين الذين كانوا يفضلون حكومة مركزية وقوية، في الحصول على عوائد للكونجرس[٧٩].

كانت المشكلة الرئيسة بعد الحرب هي ديون الحكومة المركزية أو الكونجرس والتي تبلغ (٤٠) مليون دولار فضلاً عن قلة العوائد، ولم تكن حتى ذلك الوقت سلطة لجباية الضرائب أو تنظيم التجارة، إذ

كانت تلك السلطات موجودة في الولايات فقط وبالتالي كان لكل ولاية سياسة اقتصادية خاصة، كما أدى النقص في المسكوكات بعد الحرب والتي كانت تقريبا بسبب الطلب العالي على السلع الخارجية إلى مطالبة طبقة الدائنين في معظم الولايات، وبصورة خاصة المزارعين بالأوراق النقدية المطبوعة وبصورة غير محدودة، ومع ذلك فان حكومات الولايات، أديرت تقريبا من قبل طبقة الدائنين والتي رفضت إصدار أوراق نقدية خشية تسببها بالتضخم وإنها ستدفع مرة أخرى بالدولارات الرخيصة(٨٠)، وبدلا من ذلك، أقرت معظم الولايات استطلاعا لملاك الأراضي وجامعي الضرائب لتخفيض ديون الولاية اذ كانت تلك الضرائب قائمة بالأساس على الربح وليس على أساس القدرة على دفع الضرائب والتي شعر الفقراء بثقلها، وعلى سبيل المثال، ففي ولاية ماساتشوستس تم أخذ ثلث دخل المزارعين على شكل ضرائب الرأس والضرائب العقارية، وبسبب أن معظم الديون لا يمكن سداد التزاماتها تمت تصفية أملاك الفلاحين ومربي الحيوانات(٨١).

وأجازت سبع ولايات قانون العملة الورقية بما فيها رود ايلاند Rhode Island في سنة ١٧٨٦، وتمت السيطرة على المجلس التشريعي لرود ايلاند من قبل المدينين والذين جعلوا العملة الورقية قانونية لكل الديون العامة والخاصة، ومع ذلك رفض معظم التجار القبول بسندات الأوراق المالية وقاد هذا إلى الدعوى القضائية الشهيرة (تريفت مقابل ويدن) Trevett (Weeden vs اذ رفض ويدن القبول بالقيمة الاسمية للأوراق النقدية، وعليه فقد ارتأت المحكمة بان يكون القانون إجباري لجعل الشعب يقبل بالسندات الورقية، والتي لم تكن دستورية ومع ذلك، لم تنكر المحكمة عدم دستورية الأوراق النقدية عندما صرح احد القضاة بالقول: "انه لا شيء حول دستورية الأوراق النقدية" (٨٢).

وفي سنة ١٧٨٦، أجاز ممثل ماساتشوستس قانون الأوراق النقدية الذي قاد إلى الشعور بالابتهاج بين أوساط المدينين وعلى الرغم من ذلك وبعد هزيمة ممثل الولاية، قاد (دانيال شايز) Daniel Shays، تمردا ضد السلطات(٨٣)، وكان شايز من قدامى المحاربين في الثورة الأمريكية وعاد إلى بلدته وانتظر راتبه العسكري وفي غضون ذلك انهار دخل مزرعته بينما ارتفعت الضرائب وعندما احتج مثل الكثير من المزارعين في مقاطعات ماساتشوستس الغربية، بدا انه لا أحد يهتم للقضية، ومما زاد الأمور تعقيدا وجعلها تنذر بعواقب غير محمودة حصل حجز للمزارع المرهونة، فضلاً عن ارسال المزارعين الرافضين دفع الديون إلى السجن، وفي شتاء١٧٨٦–١٧٨٧، قاد شايز نحو ألفي مزارع للدفاع عن حقوقهم ضد حكومة ماساتشوستس، وتم إغلاق المحكمة وأحرقت السجلات وأخذت الممتلكات المصادرة، وأخيرا

قام جيش الولاية الذي كان بقيادة الجنرال (بينجامين لينكولن) Benjamin Lincoln بإنهاء التمرد، إلا ان ذلك اشعر الأمريكيين بالقلق في كل أنحاء الولايات المتحدة(٨٤).

على الرغم من أن تمرد شايز كان أكثر من حدث فردي، إلا انه أظهر ضعف الحكومة الحالية تحت الدستور الفدرالي وعجل بالدعوة لتشكيل حكومة جديدة وبدأت واقعيا عملية تعديل أو تبديل الحكومة الحالية في سنة ١٧٨٥ عندما وقعت كل من مريلاند وفرجينيا اتفاقية حقوق الملاحة في نهر بوتوماك وخليج جيسبيك، وبعد ذلك تقرر شمول ولايتي بنسلفانيا وديلاوير، واقترح الوطنيين في ولاية فرجينيا عقد اجتماع في انابوليس في أيلول ١٧٨٦ لمناقشة المشاكل التجارية، ومع ذلك وصل خمسة مندوبين فقط إلى انابوليس، وكان كل من هاملتون وماديسون قد قررا بان الاستمرار في الاجتماع هو مضيعة للوقت ويمكن فقط الاتفاق على المشاكل التجارية، وقال كلا الرجلين بان المشاكل الحقيقية التي تواجه الأمة الجديدة هي ضعف الحكومة المركزية الحالية ولذلك، قررا الدعوة لمؤتمر يضم كل الولايات والاجتماع في ولاية فيلادلفيا في أيار ١٧٨٧ ويكون الهدف منه تغيير الدستور الفدرالي، وقاد هذا المؤتمر أخيرا إلى تأسيس الدستور وبداية عهد جديد في التاريخ الأمريكي(٨٥).

الخلاصة

لاحظت خلال المدة التي تناولها البحث مدى صعوبة المشاكل المالية التي عانت منها الولايات الأمريكية ولاسيما في تمويل الجانب العسكري، لذلك خلص البحث إلى نتائج عدة يمكن أن نجملها في سياق الفقرات التالية:

١- بروز الحاجة إلى إنشاء مصرف وطني يأخذ على عاتقه مهمة تمويل المجهود الحربي وإدامته لتحقيق أهداف الشعب الأمريكي.

٢- كان للإجراءات المالية التي اتخذها المجلس القاري حافزا نحو إيجاد نظام مصرفي يقوم بمهمة إدارة الحياة الاقتصادية للبلد.

٣- على الرغم من إن النقود القارية لم تلق القبول المناسب لها كعملة للتداول إلا إنها عدت اللبنة الأولى لسك عملة أمريكية جديدة وموحدة.

٤- إن حجم القروض التي تم منحها للحكومة آنذاك ولاسيما بعد معركة ساراتوجا كان بداية لعصر جديد في التاريخ الأمريكي كونه وضع الدولة الناشئة آنذاك في مصافي الدول المستقلة والقادرة على إدارة شؤونها الاقتصادية بحرية وبدون أي تأثير خارجي.

٥- تعد المشاريع التي تقدم بها كل من الكسندر هاملتون وروبرت موريس بداية موفقة لإنشاء مصرف وطني في الولايات المتحدة الأمريكية،فضلاً عن كونها عاملا مهما من عوامل إرساء دعائم الاستقلال السياسي للبلد.

٦- كانت أفكار الكسندر هاملتون حول مشاركة القطاعين الخاص والحكومي في إنشاء المصارف الوطنية القاعدة الناجحة التي أسهمت في نمو الاقتصاد الأمريكي في المراحل التي تلت إعلان الاستقلال، ولاسيما ربطه للمصلحة الخاصة بالمصلحة العامة من خلال اعتماده على مساهمة أصحاب رؤوس الأموال المحلية.

٧- إسهام الأزمات الاقتصادية التي عانت منها الثورة الأمريكية والمراحل التي تلتها في إقرار الدستور الأمريكي والذي أعطى الحكومة الأمريكية صلاحيات واسعة، بسبب القناعة التي رسخت لدى رجال الاقتصاد في الولايات المتحدة بان ضعف أداء الحكومة هو السبب الرئيس في ضعف الأداء الاقتصادي.

هوامش البحث

(١) روبرت موريس: خبير مالي امريكي واحد الموقعين على الاستقلال ولد في مدينة ليفربول البريطانية يوم ٣١ كانون الثاني ١٧٣٤ وفي سنة ١٧٤٧ هاجر إلى أمريكا وأصبح عضوا في الكونجرس القاري من سنة ١٧٧٥ – ١٧٧٨ وتوفي يوم ٧ أيار سنة ١٨٠٦. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Barnet Hodes, The Story Of The George Wachington , Robert Morric , Haym Salomon Chicago 1942, p.55-73.

(٢) الكسندر هاملتون : رجل دولة امريكي واحد الإباء المؤسسين للولايات المتحدة الامريكية، ولد يوم ١١ كانون الثاني ١٧٥٧، ويعد من مؤسسين النظام المالي الأمريكي، توفي في ١٢ تموز ١٨٠٤. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Alma Holman Burton , The Story Of The Alexander Hamil , Chicago , 1898,p.5-6.

(3)Alice Hanson Jones, Wealth of a Nation to Be: The American Colonies on the Eve of the Revolution, New York: Columbia University Press, 1980, p. 132; Charles W. Calomiris, Institutional Failure, Monetary Scarcity, and the Depreciation of the Continental, Journal of Economic History, 1988, p. 47-48.

(4) Ibid., p. 133.

(5) Gilbert C. Fite and Jim E. Reese, An Economic History of the United States Boston: Houghton Mifflin Company, 1973, p. 50.

(6)Ibid., p. 51.

(7)Charles W. Calomiris, Op. Cit., p.133.

(8)Alice Hanson Jones, Op. Cit., p. 153.

(9)Gilbert C. Fite and Jim E. Reese, Op. Cit., p. 20.

(10)Ibid., p.52.

(11)Ibid., p.53.

(12)Merrill Jensen, The New Nation: A History of the United States during the Confederation, 1781-1789 New York: Alfred A. Knopf, 1967, pp. 29-30; Gilbert C. Fite and Jim E. Reese, Op.Cit., p. 107.

(13)Clarence L. VerSteeg, Robert Morris, Revolutionary Financier Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 1954, p. 43.

(14)Gilbert C. Fite and Jim E. Reese, Op.Cit., p.108; Clarence L. VerSteeg, Robert Morris, Op. Cit., p. 46.

(١٥) البوشل: هو وحدة قياس الاوزان الامريكية ويستخدم كمكيال للحبوب له عدة اوزان :

١ بوشل = ٣٢ رطل = ١٤,٥١٥ كيلو غرام للشوفان.

١ بوشل = ٥٦ رطل = ٢٠,٤١٢ كيلو غرام من الذرة.

١ بوشل = ٣٤ رطل = ١٥,٤٢٢١ كيلو غرام من الشعير المصفى.

للمزيد من التفاصيل ينظر: ادريس نامس دحام، التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية ١٨٦٥-١٩١٤، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تكريت، ٢٠١٣، ص٨٣.

(16)Clarence L. VerSteeg, Robert Morris, Op. Cit., p. 46; Gilbert C. Fite and Jim E.Reese, Op. Cit., p. 108.

(17)Gilbert C. Fite and Jim E. Reese, Op. Cit., p. 110.

(18)Ibid., p. 108-109.

(١٩) جورج واشنطن: رجل دولة أمريكي واول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال؛ ولد في مقاطعة ويستمورلاند بولاية فرجينيا في ٢٢ شباط ١٧٣٢، استمد خبرته العسكرية والسياسية من خلال مشاركته بالحرب البريطانية – الفرنسية سنة ١٧٥٤ كقائد عسكري فضلاً عن لفرجينيا في المؤتمر القاري سنة ١٧٧٤، وتولى سدة الرئاسة لولايتين متتاليتين(١٧٨٩ – ١٧٩٧) توفي سنة ١٧٩٩. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Barnet Hodes,The Story of Geoge Washing, Robrt Morris, Hamman Salomon , Chican, 1942.

(20) Quoted in(: Clarence L. VerSteeg, Robert Morris, Op. Cit., p. 46-47.

(21)Merrill Jensen, Op. Cit., p. 40-41; Gilbert C. Fite and Jim E.Reese, An Economic History, Op. Cit., p. 109.

(22)Charles W. Calomiris, Op. Cit., p. 59-61.

(٢٣) معركة سارا توجا: وهي احدى المعارك الحاسمة في تاريخ الثورة الامريكية وحصلت سنة ١٧٧٧، انتصرت فيها القوات الامريكية عل القوات البريطانية، وتعد نقطة تحول مهمة في مسار الحرب بين الطرفين للمزيد من التفاصيل ينظر:

Josiah H. Shinn, The History of the American People, Newyurok,1899, P.296-299.

(24)Merrill Jensen, Op. Cit., p. 37.

(25) Ibid., p. 38.

(26)Clarence L. VerSteeg, Robert Morris, Op. Cit., p. 43-44.

(27)Merrill Jensen, Op. Cit., p. 38-39; Clarence L. VerSteeg, Robert Morris, Op. Cit., p. 45.

(28)Clarence L. VerSteeg, Robert Morris, Op. Cit., p. 44-45.

(29)Ibid., p. 53.

(30)Ibid., p. 50.

(31)Clarence L. VerSteeg, Robert Morris, Op. Cit., p. 50.

(32)Robert Hendrickson, Hamilton I, New York, Mason/Charter, 1976, p. 224.

(33)Clarence L. VerSteeg, Robert Morris, Op. Cit., p. 47.

(34)Ibid., p. 48.

(35)Merrill Jensen, Op. Cit., p. 31-32.

(36)Harold Syrett, The Papers of Alexander Hamilton, Vol. 2 New York: Columbia University Press, 1961, p. 414.

(37)Ibid., p. 415; Robert Hendrickson, Op. Cit., p. 230.

(38) Quoted in :Robert Hendrickson, Op. Cit., p. 230.

(39)Ibid., p. 231.

(40)Ibid., Op. Cit., p. 264.

(41)Ibid., p. 265; Harold Syrett, Op. Cit., p. 411.

(42(E. James Ferguson, The Papers of Robert Morris, 1781-1784, Vol. 1, Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1973, pp. 46-54; John Holdsworth and Davis R. Dewey, The First and Second Banks of the United States, Washington, DC: Government Printing Office, 1910, pp. 9-10.

(43)E. James Ferguson, Op. Cit., p. 45.

(44) Ibid., p.43.

(45)Harold Syrett, The Papers, vol.2, p606.

(46)Ibid., p.616-618.

(47)Robert Hendrickson, Op. Cit., p. 265.

(48)Harold Syrett, The Papers, vol.2, p. 673-674.

(49)Eleanor Young, Forgotten Patriot: Robert Morris, New York: Macmillan Company, 1950, p. 88.

(50)Merrill Jensen, Op. Cit., p. 37.

(51)John F. Chown, A History of Money from AD 800, London: Routledge, 1996, p. 160.

(52)Eleanor Young, Op. Cit., p. 87.

(53)Merrill Jensen, Op. Cit., p. 55-57.

(54)Clarence L. VerSteeg, Robert Morris, Op. Cit., p. 66.

(55)Harold Syrett, The Papers, vol.2, p. 645-646.

(56)Clarence L. VerSteeg, Robert Morris, Op. Cit., p. 66.

(57)Ibid., p. 66-67.

(58)Clarence L. VerSteeg, Robert Morris, Op. Cit., p.67.

(59)Merrill Jensen, Op. Cit., p. 54.

(60)Ibid.,54-55.

(61)Ibid.,55-56.

(62)Ibid.,60.

(63)Ibid., p.61.

(64)Clarence L. VerSteeg, Robert Morris, Op. Cit., p. 67.

(65)Ibid., p.68.

(66)Ibid., p.66.

(67)Ibid., p.67.

(68)Ibid., p. 86.

(69)Merrill Jensen, Op. Cit., p. 63.

(70)Ibid., p. 63, 228; Harold Syrett, ed., The Papers of Alexander Hamilton, Vol. 3, New York: Columbia University Press, 1962, p. 626-627.

(71)Harold Syrett, vol.2, p. 627-628.

(72)John F. Chown, Op. Cit, p. 160.

(73)Robert Hendrickson, Op. Cit., p. 434-435.

(74)Ibid., p. 435.

(75)Ibid., p. 435.

(76)Robert Hendrickson, Op. Cit., p. 437.

(77)Ibid., 437-438.

(78)John F. Chown, Op. Cit., p. 160.

(79)Merrill Jensen, Op.Cit., p. 63.

(80)Gilbert C. Fite and Jim E. Reese, Op. Cit., p. 115.

(81)Ibid., p. 115-116.

(82)Ibid., p. 116.

(83)Ibid., p. 115.

(84)Robert Hendrickson, Op. Cit., p. 437.

(85)Ibid., p. 442-446.